



تحليل سياسات

## الولايات المتحدة وجدل تسليح أوكرانيا

أسامة أبو ارشيد | مارس 2015

الولايات المتحدة وجدل تسليح أوكرانيا

سلسلة: تحليل سياسات

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي | مارس 2015

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2015

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقتها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 - منطقة 66

الدفنة

ص.ب: 10277

الدوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

[www.dohainstitute.org](http://www.dohainstitute.org)

2	مقدمة
3	حجج الداعين إلى التسليح
6	حجج المعارضين للتسليح
8	موقف البيت الأبيض
10	تباين الحسابات ما بين الولايات المتحدة وأوروبا
13	الخلاصة

## مقدمة

تُمثل تطورات الأوضاع في شرق أوكرانيا معضلةً حقيقيةً للولايات المتحدة، وقد عبّرت عن نفسها في نقاشٍ أميركي داخليٍ حادٍ حول مدى ضرورة تسليح الجيش الأوكراني من عدمه في مواجهة التدخل الروسي المتنامي منذ أكثر من عام لدعم الانفصاليين في هذا البلد. وفي خضم هذا الجدل، تجد إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما نفسها في ورطة على مستويات عديدة. فقد أعاد تردد الإدارة، حتى الآن، في تسليح الجيش الأوكراني وتزويده بـ "أسلحة فتاكة غير هجومية" اجترار تهمةٍ سابقةٍ توجه إليها وهي أنّ مقاربتها للسياسة الخارجية تعطي انطباعاً بالضعف وغياب الفاعلية القيادية؛ ما يساهم في تقويض صدقية الولايات المتحدة أمام حلفائها، ويقلل هيبتهما أمام خصومهما. وعلى الصعيد ذاته، أحدثت سمة التردد هذه في الملف الأوكراني توترًا في علاقة إدارة أوباما بالكونغرس والحزبين الجمهوري والديمقراطي فيه اللذين يضغطان على الرئيس من أجل عدم اقتصر سياسته على العقوبات الاقتصادية على روسيا فحسب، بل البدء أيضًا بتسليح الجيش الأوكراني وتدريبه. ولم يعد النقاش حول ضرورة تسليح أوكرانيا يقتصر على وسائل الإعلام ومراكز الدراسات الأميركية، بل امتد أيضًا إلى داخل الإدارة نفسها المنقسمة في هذا الملف، بما يذكّر بنقاشٍ مشابه جرى عام 2012 حول تسليح الثوار السوريين؛ ففي ذلك الوقت، حسم البيت الأبيض الأمر لمصلحة عدم تسليح الثوار، وهو الأمر الذي يرى كثيرون في الولايات المتحدة وخارجها أنه أفسح المجال واسعًا أمام تمدّد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش".

وفي موازاة الضغوط الداخلية على إدارة أوباما لتسليح الجيش الأوكراني، فثمة ضغوط مقابلة تمارسها أوروبا، وتحديدًا ألمانيا وفرنسا، رافضة تسليح أوكرانيا بسبب ما قد يترتب عليه من تصعيد في الفضاء الجيوستراتيجي الأوروبي ربما غير محسوب النتائج. وفي محاولة لإجهاض أي مسعى أميركي لتسليح أوكرانيا، سارعت كل من المستشار الألمانية أنجيلا ميركل والرئيس الفرنسي فرانسوا أولاند إلى الضغط على الطرفين الروسي والأوكراني للتوصل إلى اتفاق سلام. وفعلاً، تكفل جهدهما بجمع الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والأوكراني بيترو بوروشينكو في عاصمة روسيا البيضاء مينسك؛ فتوصلا إلى "اتفاق مينسك" في 12 شباط/فبراير الماضي.

وبموجب هذا الاتفاق، يلتزم الجانبان الأوكراني وقوات الانفصاليين المدعومين من روسيا سحب الأسلحة الثقيلة من الخطوط الأمامية للقتال في شرق أوكرانيا، ويشرف مراقبون من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على وقف إطلاق النار. وتنص البنود أيضاً على تبادل الأسرى، وإصدار قانون عفوٍ عن المتورطين في القتال، فضلاً عن إجراء انتخابات محلية في بعض أقاليم شرق أوكرانيا، والقيام بتعديل دستوري يعطي للأقاليم الشرقية مزيداً من الاستقلال الذاتي على أن تسيطر أوكرانيا على حدودها الشرقية مع روسيا أواخر عام 2015<sup>1</sup>.

وعلى الرغم من أنّ الاتفاق قد خفّف من حدة الاحتقان، فإنه لم يعنِ نهايتها، أو حتى وقف القتال بين الطرفين اللذين لا يزالان يسعيان لتوسيع مناطق نفوذهما لتعزيز وضعهما التفاوضي في أي اتفاق نهائي قادم. ومع استمرار الخروقات للاتفاق، تتزايد الضغوط أكثر على إدارة أوباما لتسليح أوكرانيا وأخذ العبرة من فشل اتفاق مينسك الأول في أيلول/سبتمبر الماضي.

## حجج الداعين إلى التسليح

جاءت أهم حجج الداعين إلى تسليح الجيش الأوكراني في تقرير مهم ألقاه ثمانية مسؤولين عسكريين وسياسيين أميركيين سابقين، ونشره بالاشتراك ثلاثة من أهم مراكز الدراسات الأميركية، وهي مجلس أتلانتيك، ومعهد بروكنغز، ومعهد شيكاغو للشؤون الخارجية<sup>2</sup>. وحسب هذا التقرير، فإنه ينبغي على الولايات المتحدة أن تقدم لأوكرانيا مساعدات قتالية دفاعية فتاكة وغير قتالية بقيمة ثلاثة مليارات دولار على مدى السنوات الثلاث القادمة بهدف تمكينها من الدفاع عن نفسها. ويقول التقرير إنه إذا لم يجر إيقاف التدخل العسكري للرئيس الروسي فلاديمير بوتين في أوكرانيا، فعلى الغرب أن يتوقع المزيد من استفزازات الكرملين في المستقبل. ويجادل هذا التقرير بأنّ العقوبات الاقتصادية الغربية على روسيا، وعلى الرغم من أثرها الفعال، فإنه لن يكون بإمكانها

<sup>1</sup> Ian Traynor, "Putin tried to delay Ukraine ceasefire deal, EU summit told," *The Guardian*, February 13, 2015, at: <http://bit.ly/1MHqMW8>

<sup>2</sup> Steven Pifer, Strobe Talbott, Ambassador Ivo Daalder, Michele Flournoy, Ambassador John Herbst, Jan Lodal, Admiral James Stavridis and General Charles Wald, "Preserving Ukraine's Independence, Resisting Russian Aggression: What the United States and NATO Must Do," Brookings, February 2015, at: <http://brook.gs/1zNAcvQ>

وحدها إيقاف العدوان الروسي. ويرى مؤلفو هذا التقرير بأن مساعدة عسكرية أميركية لأوكرانيا قد تردع روسيا عن توسيع عدوانها، أو على الأقل ستجعل احتلال مزيد من الأراضي الأوكرانية أكثر صعوبة.

ويمثل ما سبق الإطار العام للتقرير. أما التفاصيل، فإنّ مؤلفي التقرير يسوّغون دعوتهم إلى التسليح بما يلي<sup>3</sup>:

أولاً، قد يؤدي تردّد الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي "الناطو" في تسليح الجيش الأوكراني إلى توسيع روسيا تدخلها في شرق أوكرانيا، وقد يصل ذلك إلى حد إقامة جسرٍ واصلٍ بين روسيا وشبه جزيرة القرم عبر السيطرة فعلاً على جنوب شرق أوكرانيا.

ثانياً، إذا سمحت الولايات المتحدة لروسيا بإنجاز ما سبق، فسيكون الثمن بالنسبة إلى الغرب أكبر في ما يتعلق بالنظام الأمني في كل من أوروبا وأوراسيا؛ فموسكو قد تشعر بمزيدٍ من الجرأة لاستتساخ تدخلها في أوكرانيا خاصة في إستونيا ولاتفيا عبر محاولة تغيير حدودهما بالقوة بذريعة حماية الأقليتين الكبيرتين الناطقتين بالروسية فيهما. ولو وقع مثل هذا التدخل، فإنه سيضع المادة الخامسة في ميثاق حلف النااتو محل اختبار عسير، والتي تنص على أنّ العدوان على دولة عضو هو عدوان على جميع الأعضاء.

ثالثاً، عدم احترام الولايات المتحدة لضمانات مذكرة بودابست لعام 1994، والتي تعهدت بموجبها الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا باحترام سيادة أوكرانيا واستقلالها، فضلاً عن وحدة أراضيها وسلامتها، وعدم التهديد بالقوة أو استخدامها معها، في مقابل تخليها عن السلاح النووي، ما سيرسل رسالة سلبية لحلفاء أميركا بشأن أي ضمانات مستقبلية يمكن أن تقدمها، وبخاصة في الملفين الإيراني والكوري الشمالي.

رابعاً، تسليح الجيش الأوكراني، مع أنه من غير المحتمل أن يؤدي إلى هزيمة الجيش الروسي، غير أن ذلك سيجعل تكلفة أي توسّع عسكري روسي جديد في أوكرانيا مكلفاً جداً، وهو ما قد يضطر الكرملين إلى إعادة حساباته والقبول بالتوجه إلى مفاوضات جادة وتسوية سلمية حقيقية.

<sup>3</sup> Ibid.

يجد المنطق السابق دعمًا واسعًا داخل الكونغرس وحتى في إدارة أوباما. فكثير من أعضاء الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الكونغرس يدعون الرئيس إلى تسليح أوكرانيا للدفاع عن نفسها، ويرون أنّ ثمة مسؤوليتين أخلاقية وإستراتيجية للولايات المتحدة توجبان فعل ذلك<sup>4</sup>. وقد أقر مجلسا النواب والشيوخ في كانون الأول/ديسمبر الماضي بالإجماع مشروع قانون يخول الرئيس إرسال أسلحة إلى كييف. وبالفعل، وقع أوباما المشروع ليصبح قانونًا، ولكنه تضمّن بندًا ينص على أنّ تنفيذه يخضع لتقدير الرئيس. والآن، فإنّ ثمة جهدًا يبذل في الكونغرس لإقرار قانون آخر يلزم أوباما البدء بعملية تسليح أوكرانيا<sup>5</sup>.

أما على مستوى الإدارة، فثمة العديد من المصادر التي تؤكد أن نائب الرئيس جو بايدن يؤيد تسليح أوكرانيا، وقد تضمّن خطابه في السابع من شباط/فبراير الماضي في مؤتمر ميونخ للأمن في ألمانيا تلميحًا إلى ذلك عندما تعهّد باستمرار الإدارة في دعم حاجات أوكرانيا "الأمنية"<sup>6</sup>. بل إنّ مسؤولًا أميركيًا مطلعًا قال بأنّ خطاب بايدن تضمّن سطورًا إضافية حول دعم تسليح أوكرانيا ولكنها خضعت لعملية تحرير من قبل مسؤول في مجلس الأمن القومي الأميركي، وهو أمر نفاه مكتب بايدن<sup>7</sup>.

وقد نقل أعضاء في الكونغرس الموقف نفسه عن وزير الخارجية جون كيري خلال مؤتمر ميونخ الأخير، ولم تتف ذلك الناطقة باسم الخارجية جين باسكي، ولكنها أكدت أنّ السلاح الوحيد الذي يجري التداول حوله "دفاعي"، وأنّ التركيز الآن منصب على حل دبلوماسي<sup>8</sup>. أما وزير الدفاع الأميركي الجديد، أشتون كارتر، فسبق له أن عبّر عن الرأي ذاته خلال جلسات الاستماع في مجلس الشيوخ لتثبيته في منصبه الحالي<sup>9</sup>. كما

---

<sup>4</sup> Nancy A. Youssef and Tim Mak, "Democrats Are Now Pushing Obama to Give Guns to Ukraine," *The Daily Beast*, February 10, 2015, at: <http://thebea.st/18SoGnf>

<sup>5</sup> Andreas Rinke and Aleksandar Vasovic, "Obama says still weighing decision on arming Ukraine forces," *Reuters*, February 9, 2015, at: <http://reut.rs/173bPxE>

<sup>6</sup> "Remarks by the Vice President at the Munich Security Conference," The White House, Office of the Vice President, February 7, 2015, at: <http://1.usa.gov/1C8YqvI>

<sup>7</sup> Josh Rogin, "Kerry Tells Lawmakers He's for Arming Ukraine," *Bloomberg View*, February 9, 2015, at: <http://bv.ms/1DBOHUR>

<sup>8</sup> Ibid.

<sup>9</sup> Luis Martinez, "Defense Secretary Nominee Supports Arming Ukrainian Military," *ABC News*, February 4, 2015, at: <http://abcn.ws/1LMCNZU>

أن قائد قوات حلف الناتو في أوروبا، الجنرال فيليب بريدلاف، يطالب منذ أشهر بتقديم دعم أميركي عسكري أوسع لأوكرانيا<sup>10</sup>.

## حجج المعارضين للتسليح

في مقابل حجج الداعين إلى تسليح أوكرانيا بهدف رفع التكلفة على روسيا وإرغامها على القبول بتسوية سلمية أقل من طموحاتها، فثمة تيار أميركي آخر ينتمي للمدرسة الواقعية السياسية، ويجادل بأن تسليح أوكرانيا لن يؤثر عملياً في المعادلة العسكرية المختلة على الأرض لمصلحة روسيا وحلفائها من الانفصاليين في شرق أوكرانيا. وحسب أنصار هذا الرأي، وأبرزهما ستيفن والت وجون مرشمانر، فإنه لن يكون بإمكان أي مساعدات عسكرية تقدمها الولايات المتحدة، مهما كان حجمها، أن تنافس سرعة المساعدات العسكرية وحجمها التي ستزد من خلالها روسيا وتزود حلفاءها بها. ويرى هؤلاء بأن أصحاب فكرة التسليح يتجاهلون المصالح الجيوستراتيجية الروسية في فضاءها الإقليمي، وفي أوكرانيا تحديداً؛ فروسيا لا يمكنها أبداً البقاء ساكنة أمام توسع الناتو في فضاءها الإستراتيجي. ويمكن إجمال أهم مسوغات رفض أصحاب هذا الرأي للتسليح، بما يلي:

أولاً، ما لا يفهمه أنصار التسليح، هو أن أوكرانيا تعدّ من الناحية الإستراتيجية أكثر أهمية لروسيا منها إلى الغرب؛ فالأمر يتعلق بأمنها القومي مباشرة، وهي مصلحة عليا في مقارنتها الدفاعية. ومن ثمّ، فإنّ روسيا لن تقبل أبداً، وتحت أي ضغط عسكري أو اقتصادي، ومهما كان الثمن باهظاً أن تتراجع في أوكرانيا أو تهزم فيها أمام الغرب. فهذا هو المنطق ذاته الذي يحكم رؤية الولايات المتحدة عبر "مبدأ مونرو"، والذي لا يقبل أن تكون كندا والمكسيك أعضاء في حلف عسكري منافس لها<sup>11</sup>. وفي المحصلة، فإنّ مصير أوكرانيا أكثر أهمية بالنسبة إلى موسكو من أي عاصمة غربية أخرى، وإنّ الادعاء بأنّ بوتين سيجفل أولاً ليس أكثر من كونه أمنية<sup>12</sup>.

<sup>10</sup> Eli Lake, "Key General Splits With Obama Over Ukraine," *The Daily Beast*, April 4, 2014, at: <http://thebea.st/R9pJGq>

<sup>11</sup> John J. Mearsheimer, "Don't Arm Ukraine," *The New York Times*, February 8, 2015, at: <http://nyti.ms/1DTLIn1>

<sup>12</sup> Stephen M. Walt, "Why Arming Kiev Is a Really, Really Bad Idea," *Foreign Policy*, February 9, 2015, at: <http://atfp.co/1DOOtUR>



ثانيًا، يعد ميزان القوى مختلفًا بشكل كبير على الأرض لمصلحة روسيا وحلفائها، لذلك فعلى الولايات المتحدة أن ترسل كميات كبيرة من العتاد والسلاح. ومع ذلك، فإن أي أثر لذلك سيكون مؤقتًا، لأن روسيا ستعيد تعديل الكفة سريعًا على الأرض<sup>13</sup>. بل إن أنصار التسليح أنفسهم يقرون بذلك؛ فالجيش الأوكراني لن يكون قادرًا في أي حال، حتى مع وجود "دعم هائل من الغرب"<sup>14</sup>، على إلحاق الهزيمة بروسيا. باختصار، فإن الولايات المتحدة لن تستطيع أن تريح سباق تسلح مع روسيا في أوكرانيا.

ثالثًا، قد ينظر في روسيا إلى وجود قوات من حلف الناتو على الأرض لتدريب القوات الأوكرانية على السلاح الغربي الجديد مقابل السلاح السوفياتي القديم، على أنه حرب مفتوحة، وحينها لا يمكن التنبؤ بمسار الأحداث، بما في ذلك إمكانية قيام روسيا بغزو شامل لأوكرانيا وتهديد الأمن الإقليمي الأوروبي بمجمله<sup>15</sup>.

رابعًا، لا ينبغي أبدًا التقليل من استعداد روسيا في التوجه إلى حرب من أجل الحفاظ على إبقاء أوكرانيا في فلكها<sup>16</sup>.

خامسًا، مع استبعاد لجوء روسيا إلى التهديد بالسلاح النووي، فإنه لا ينبغي اختبار عزيمة بوتين وإصراره، وبخاصة إذا شعر أنه قد تم حشره في زاوية ضيقة. فهذه لعبة خطيرة مع زعيم يصعب التنبؤ بردود أفعاله<sup>17</sup>.

سادسًا، لا يوجد فارق حقيقي بين أسلحة "دفاعية فتاكة" وأسلحة "هجومية فتاكة"؛ فالأمر يعتمد على أسلوب توظيفها<sup>18</sup>.

سابعًا، لا يصلح الوضع في أوكرانيا كنموذج للردع مع روسيا؛ فأى تهديدات، اقتصادية أو عسكرية، لن تدفع روسيا إلى التراجع، وقد أثبت بوتين أن روسيا مستعدة لدفع ثمن كبير من أجل أوكرانيا<sup>19</sup>.

<sup>13</sup> Richard Norton-Taylor, "US weapons to Ukraine 'would be matched by Russian arms to rebels'," *The Guardian*, February 11, 2015, at: <http://bit.ly/1G0oSe9>

<sup>14</sup> Steven Pifer et al.

<sup>15</sup> Ishaan Tharoor, "3 reasons the U.S. should not arm Ukraine," *The Washington Post*, February 11, 2015, at: <http://wapo.st/1B9zshX>

<sup>16</sup> Jeremy Shapiro, "Why Arming the Ukrainians is a Bad Idea," Brookings, February 3, 2015, at: <http://brook.gs/1zZKmUQ>

<sup>17</sup> Walt.

<sup>18</sup> Alina Polyakova, "Diplomatic Maneuvers," *U.S. News*, February 12, 2015, at: <http://bit.ly/1vpfATi>

<sup>19</sup> Ibid.

ثامناً، تصعيد الحرب مع روسيا على الأرض الأوكرانية سيعود بنتائج كارثية، اقتصادياً واجتماعياً على أوكرانيا، وبخاصة أنها تقف على حافة الإفلاس<sup>20</sup>.

بناءً على ما سبق، فإنّ هذا التيار يرى بأنّ الحل في أوكرانيا ينبغي أن يكون دبلوماسياً لا عسكرياً، على أن يتضمن ذلك منح إقليمي دونيتسك ولوهانسك في شرقي أوكرانيا استقلالاً ذاتياً واسعاً يشمل ضمانات لحماية الناطقين بالروسية وإقامة منطقة عازلة منزوعة السلاح، وأن تنسى أوكرانيا والغرب جزيرة القرم، بوصف روسيا لن تقبل أبداً بالتنازل عنها كنتيجة للمغامرة الغربية على الحدود الروسية. ومقابل ذلك، فإنّ على روسيا أن تقبل بسيطرة كييف على حدودها معها، وأن تساهم مع الغرب في إنقاذ الاقتصاد الأوكراني المنهار<sup>21</sup>. باختصار، فإنّ الغرب وروسيا ينبغي أن يتوافقا، حسب هذا الرأي على أن تكون أوكرانيا دولة عازلة ومحايده بينهما إلى الأبد؛ فبوتين لن يقبل أبداً أن تكون أوكرانيا قاعدة لمنصات أنظمة صاروخية اعتراضية لحلف الناتو تحلّ بالتوازن العسكري الإستراتيجي بين الطرفين<sup>22</sup>.

### موقف البيت الأبيض

ما بين المقارنتين السابقتين يقف البيت الأبيض تائهاً ومترددًا وعاجزًا عن الحسم لمصلحة التسليح من عدمه. فثمة ضغوط من الكونغرس ومن الإدارة للتسليح، في مقابل ضغوط من بعض الحلفاء الأوروبيين المؤثرين من أجل عدم التسليح. ومن الواضح أنّ البيت الأبيض، حتى الآن، لا يزال يميل إلى الرأي القائل بعدم التسليح ويتبنى مبرراته، وإن كان غير حاسم في موقفه النهائي.

لقد ألمح أوباما خلال المؤتمر الصحافي الذي جمعه في واشنطن بالمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، في 9 شباط/ فبراير الماضي، إلى أنه يفكر في تسليح الجيش الأوكراني إذا ما فشل الجهد الدبلوماسي في التوصل إلى وقف إطلاق النار. وقال: "طلبت من فريقتي النظر في جميع الخيارات ... وإمكانية تقديم أسلحة فتاكة هي واحدة من الخيارات التي يتم النظر فيها ... ولكنني لم أصل إلى قرار بعد". وألمح إلى أنّ أشهرًا من الدبلوماسية

<sup>20</sup> Mearsheimer.

<sup>21</sup> Ibid.

<sup>22</sup> Ibid.

والعقوبات الاقتصادية لم تمنع بوتين من "الاستمرار على النهج ذاته الذي هو عليه اليوم". ولكن، في إشارة إلى تردده واقتزابه أكثر من حجج المشككين في نجاعة التسليح، ألمح أوباما إلى تشككه بأن التسليح سيساهم في نزع فتيل التوتر في أوكرانيا؛ إذ قال: "هل يمكن أن نكون متيقنين من أن أي مساعدات فتاكة نقدمها لأوكرانيا ستستخدم بشكل سليم، وبأنها لن تقع في الأيدي الخطأ، كما أنها لن تؤدي إلى تصعيد في الأعمال العدوانية بشكل لا يمكن للأوكرانيين مجابهته؟" وأضاف: "ما هي طبيعة ردود الفعل التي سنثيرها، ليس فقط من قبل الانفصاليين، ولكن من الروس أيضًا؟ كل هذه القضايا ينبغي أخذها في الاعتبار". كما أرفف قائلًا: "يتمثل المعيار الذي يتخذ في مثل هذه القرارات في كون هذه القرارات ستكون فعالة على الأرجح أم لا". وفي الاتجاه ذاته، رفض أوباما في المؤتمر الصحافي وضع "خط أحمر" لا ينبغي لبوتين تجاوزه<sup>23</sup>.

من الواضح أنّ ثمة تيارًا داخل فريق الأمن القومي لأوباما يرفض فكرة تسليح الجيش الأوكراني لما قد تؤدي إليه من تصعيد غير منظور، بما في ذلك حربًا مفتوحة، سواء أكانت بالوكالة على الأراضي الأوكرانية أم مفتوحة بين الغرب وروسيا. فروسيا، حسب هذه المقاربة، لن تتراجع أمام أي تصعيد أميركي مهما كان الثمن باهظًا عليها للأسباب التي أشرنا إليها آنفًا. وحسب بعض أعضاء الكونغرس، فإنّ من يقف وراء تردّد البيت الأبيض للمضي قدمًا في خيار التسليح هما مستشارة الرئيس للأمن القومي سوزان رايس ومستشارته فاليري جاريت<sup>24</sup>.

وبناءً على المقاربة السابقة، فثمة من يرى أنّ تلميح الرئيس أوباما في مؤتمره الصحافي مع ميركل لإمكانية تسليح الجيش الأوكراني، لم يكن موجّهًا للضغط على الروس أساسًا، بقدر ما كان ضغطًا، وإن بشكل غير مباشر، على الشركاء الأوروبيين الخائفين من حرب واسعة في فضائهم الإستراتيجي لإيجاد حل سياسي. وحسب هذه القراءة، فإنّ التهديد الضمني الصادر عن أوباما في هذا السياق يترجم عمليًا باتفاق مينسك بين الروس والأوكرانيين الذي تم برعاية ألمانية وفرنسية<sup>25</sup>.

<sup>23</sup> "Remarks by President Obama and Chancellor Merkel in Joint Press Conference," The White House, Office of the Press Secretary, February 09, 2015, at: <http://1.usa.gov/1DycDqs>

<sup>24</sup> Rogin.

<sup>25</sup> Polyakova.

وهكذا، فإنّ اتفاق مينسك، وإن كان قد خفّف الضغوط الداخلية على البيت الأبيض لتسليح الجيش الأوكراني، فإنه لم ينهها، وبخاصة مع استمرار هجمات الانفصاليين بعد توقيع الاتفاق لتوسيع مناطق نفوذهم. ففي التاسع عشر من شباط/ فبراير الماضي؛ أي بعد أسبوع من توقيع اتفاق مينسك، سيطر الانفصاليون على بلدة ديالتسيف الإستراتيجية في شرق أوكرانيا، والتي تتلاقى فيها خطوط سكك حديدية، من دون أن يثير ذلك ردود فعل قوية في الغرب، وذلك على أمل، في ما يبدو، أن يلتزم الروس وقف إطلاق النار خصوصاً أنهم أصروا خلال المفاوضات على استسلام القوات الأوكرانية في تلك البلدة<sup>26</sup>. وفي دلالة لافتة على تردد الإدارة الأميركية، فإنّ الناطقة باسم الخارجية جين باسكي، ومع إدانتها لهجمات الانفصاليين قرب المدينة الساحلية ماريبول وعلى بلدة ديالتسيف وتحذيرها من "تبعات أخرى" في حال عدم التزام اتفاق وقف إطلاق النار، فإنها شددت على أن واشنطن ما زالت تعتقد أن الدبلوماسية هي الوسيلة الأفضل لإنهاء الحرب<sup>27</sup>.

### تباين الحسابات ما بين الولايات المتحدة وأوروبا

شدد أوباما أيضاً، خلال المؤتمر الصحافي الذي جمعه بميركل، على أنّ "العدوان الروسي" على أوكرانيا "رسخ الوحدة بين الولايات المتحدة وأوروبا"<sup>28</sup>. وأكدت ميركل الأمر ذاته، لكنّ الواقع يقول غير ذلك؛ فقد لمح أوباما إلى احتمال أن تقوم الولايات المتحدة بتقديم "أسلحة دفاعية"، في حين أعادت ميركل غير مرة رفضها لذلك وتفضيلها حلّاً دبلوماسياً. وتمثل الاتفاق الوحيد بين الطرفين في ضرورة تصعيد العقوبات الاقتصادية على روسيا إن لم تقبل بحل دبلوماسي يحفظ استقلال أراضي أوكرانيا ووحدتها.

ويعبّر الموقف الألماني عموماً عن الموقف الأوروبي؛ فأخر شيء يريده الأوروبيون هو حرب مفتوحة على أراضي أوروبية، وبأسلحة أميركية مقابل الروسية. فأوروبا لديها ما تخسره بسبب أوكرانيا بقدر ما تخسر روسيا، وستكون ألمانيا أكثر الدول الأوروبية خسارة<sup>29</sup>؛ فألمانيا لديها علاقات اقتصادية وسياسية واسعة مع روسيا، ولا

<sup>26</sup> Traynor.

<sup>27</sup> "أميركا: تحرك روسيا في أوكرانيا يهدد النظام العالمي"، رويترز، 2015/2/20، انظر:

<http://bit.ly/1B5FL7z>

<sup>28</sup> "Remarks by President Obama and Chancellor Merkel in Joint Press Conference."

<sup>29</sup> Alina Polyakova, "Diplomatic Maneuvers". Ibid.

تريد ميركل أن تغضب القطاع التجاري القوي في ألمانيا المرتبط بعلاقات اقتصادية ضخمة مع الطبقة الحاكمة في روسيا. فمثلاً، هناك 6200 شركة ألمانية لديها أعمال تجارية داخل روسيا، كما أنّ هناك أكثر من 22 مليار دولار تستثمرها ألمانيا في روسيا، ويرتبط بها نحو 300 ألف وظيفة ألمانية<sup>30</sup>. كما تعتمد مصادر الطاقة الألمانية بشكل كبير على روسيا؛ فنحو 40% من غاز ألمانيا يأتي من روسيا، وكذلك ثلث نفطها. وتمثل صادرات ألمانيا إلى روسيا ثلث الصادرات الأوروبية مجتمعة. فضلاً عن أن ألمانيا تتوجس من تكلفة استيعاب أوكرانيا ضمن الاتحاد الأوروبي أو الناتو؛ فأوكرانيا بلد منهك اقتصادياً وتقف على حافة الإفلاس، وستكون أي محاولة لإدماجها في الاتحاد الأوروبي أو الناتو ذات تكلفة باهظة، وستدفع ألمانيا الجزء الأكبر منها بوصفها صاحبة أقوى اقتصاد أوروبي<sup>31</sup>.

أما التكلفة الأمنية الإستراتيجية، فهي حاضرة في الحسابات الألمانية والأوروبية؛ إذ إنّ توسع حدود أوروبا والناتو إلى حدود روسيا سيعني خلق نظام أمني جديد في القارة "العجوز" بقطبين. ولأن الولايات المتحدة تقوم حالياً بانعطاف نحو "آسيا-المحيط الهادئ"، فإنّ ألمانيا تحديداً تخشى من اضطرارها إلى تأدية الدور الأكبر في الترتيبات الأمنية الجديدة<sup>32</sup>. صحيح أنّ ألمانيا قوة اقتصادية كبيرة، ولكنها في الآن نفسه قوة عسكرية غير معتبرة بسبب ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولذلك فهي تخشى الانكشاف إستراتيجياً. ولهذا، فإنّ الألمان والأوروبيين يخضعون لمعادلة صعبة ما بين متطلبات التحالف مع الولايات المتحدة وحقائق الجغرافيا المعقدة.

في المقابل، فإنّ الولايات المتحدة لا تواجه المعضلات الجيوبوليتيكية ذاتها التي تواجهها أوروبا في العلاقة مع روسيا. فهي بعيدة جغرافياً عن أوروبا وروسيا، فضلاً عن أنّ علاقاتها الاقتصادية مع روسيا ضئيلة جداً؛ ما يحميها من أي انتقام روسي اقتصادي<sup>33</sup>. كما لا تشعر الولايات المتحدة في ظل تزايد إنتاجها المحلي من النفط الصخري والغاز الطبيعي وتوجهها نحو الاكتفاء خلال سنوات بأي ضغط، على عكس الأوروبيين في حال تصاعد التوتر مع روسيا<sup>34</sup>. ولكن ضعف العلاقات الاقتصادية الأميركية - الروسية يحدّ أيضاً من قدرة الولايات

<sup>30</sup> "German firms in Russia' Lovers, not fighters," *The Economist*, March 15, 2014, at: <http://econ.st/1ib87mf>

<sup>31</sup> Matthew Sussex, "Should the West arm Ukraine?" *The Interpreter*, February 12, 2015, at: <http://bit.ly/1zNh8r8>

<sup>32</sup> Ibid.

<sup>33</sup> Ibid.

<sup>34</sup> Ibid.

المتحدة على معاقبة روسيا اقتصاديًا إذا لم تشاركها أوروبا في ذلك. وهكذا، تجد الولايات المتحدة نفسها، مثل أوروبا، في معادلة صعبة؛ فهي من ناحية لا تريد أن تكون رهينة حسابات الأوروبيين وحساسياتهم، وفي الوقت ذاته لا تريد خسارة تحالفها معهم.

وقد عبّر السكرتير العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمبيرتو زانير عن منطق الحذر الأوروبي من تسليح أوكرانيا ووصفه بـ"الخطر"<sup>35</sup>؛ إذ يذهب الاقتناع الألماني الأوروبي إلى أنه لا يوجد مستوى من الأسلحة يمكن للغرب أن يقدمه من دون أن تتمكن روسيا من تجاوزه<sup>36</sup>. وهو الموقف ذاته الذي أعادت ميركل تأكيده في كلمتها أمام مؤتمر ميونخ الأمني الأخير. ومن الواضح أنّ الروس يفهمون هذه المعادلة، كما أنهم يدركون حجم المخاوف الأوروبية من آفاق حرب مفتوحة في الفضاء الأوروبي. فحسب تحذير أطلقه عضو الدوما الروسي ألكسي بوشكوف، والذي يعتبر مقربًا من بوتين، أمام نحو 100 عضو في لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوروبي، فإنّ إرسال أسلحة أميركية إلى كييف من الممكن "أن يوسع الحرب، فتنحول إلى خطر حقيقي يهدد النظام الأمني الأوروبي كله"<sup>37</sup>.

ولا يزال يفضل الأوروبيون العقوبات الاقتصادية والسياسية على روسيا والمسؤولين فيها، مثل حظر تأشيرات دخول بعض من تعدّهم أوروبا وأميركا متورطين في دعم الانفصاليين في أوكرانيا، وتجميد أموال، وغير ذلك. وبالفعل، فإنّ العقوبات الاقتصادية هذه قد آذت الاقتصاد الروسي بشكل كبير، خصوصًا مع تراجع أسعار النفط، ولكن من دون أن تدفع روسيا إلى التنازل عن أطماعها في الشرق الأوكراني ضمن حساباتها الإستراتيجية لمنع تمدد الناتو على حدودها.

أما إدارة أوباما، فيبدو أنها مرتاحة، إلى الآن، بهذه المقاربة الأوروبية مع الروس، مع محاولتها مضاعفة الضغط على الجميع، مثل التهديد بتسليح الأوكرانيين، وذلك على أمل إرغام روسيا على تقديم مزيد من التنازلات الدبلوماسية.

<sup>35</sup> Julian Borger, "Arming Ukraine army may escalate conflict, west warned," *The Guardian*, February 8, 2015, at: <http://bit.ly/1w64Ui8>

<sup>36</sup> Norton-Taylor.

<sup>37</sup> "Ukraine crisis: 'Don't arm Kiev' Russia warns US," *BBC*, February 10, 2015, at: <http://www.bbc.com/news/world-europe-31356372>

## الخلاصة

يبدو أنّ الغرب عمومًا، والولايات المتحدة بخاصة، يواجه اليوم تحديًا حقيقيًا لبنية النظام العالمي الأحادي القطبية، والذي قام بعد انهيار الاتحاد السوفياتي؛ فبعد نحو ربع قرن من التوسع الأميركي - الغربي والانكفاء الروسي عن الفضاء السوفياتي السابق، يبدو أنّ روسيا قررت أنه لم يعد بإمكانها غض الطرف أكثر عن المحاولات الغربية للإخلال بالتوازن الإستراتيجي العسكري بين الطرفين، فضلًا عن محاصرتها جغرافيًا عبر الجمهوريات السوفياتية سابقًا.

صحيح أنّ روسيا كانت قد غزت الأراضي الجورجية عام 2008، وهو ما أحدث توترًا في العلاقة مع إدارة الرئيس جورج بوش الابن حينها، لكنّ التدخل العسكري في جورجيا لم يكن بهذا الاتساع، ولم يدفع إلى هذا المستوى من التوتر مع الغرب. تشعر روسيا اليوم أنّ ثمة محاولات أميركية - غربية حقيقية لاحتوائها. وحسب الرواية الروسية، فإنّ الثورة على الرئيس الأوكراني المعزول فيكتور يانكوفيتش أواخر عام 2013، وعزله في شباط/فبراير 2014، كان أمرًا قد أعدت له الولايات المتحدة ودول أوروبية أخرى للاقترب من الحدود الروسية، وربما حتى لإطلاق ثورة مماثلة في روسيا<sup>38</sup>. وحسب هذه الرواية، فإنّ الولايات المتحدة عرضت على يانكوفيتش مبلغ 25 مليار دولار مقابل وضع منصات صواريخ اعتراضية على الحدود الروسية للإخلال بالتوازن الإستراتيجي بين الطرفين، وعندما رفض قامت عليه ثورة تم الإعداد لها غريبًا<sup>39</sup>. ولذلك، فإنّ روسيا تقول بأنه لم يكن أمامها غير التحرك لحماية نفسها. فسواء بذريعة أوكرانيا أو غيرها، فإنّ الولايات المتحدة تبحث عن أسباب لاحتواء روسيا. وبهذا، حسب الروس، فإنّ ما فعلته روسيا، ليس أكثر من تصدٍ لعدوانٍ غربي عليها، وليس افتعالًا لحرب أو محاولة لإعادة بعث الإمبراطورية الروسية<sup>40</sup>.

وقد عبّر بوتين نفسه عن هذا الاقتناع الروسي بقوله إنّ أميركا "ترغب في تجميد النظام الدولي الذي أنشئ بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وفي أن تبقى الزعيم الأوحده الذي يمكن له أن يفعل ما يشاء في حين أنّ الآخرين لا

<sup>38</sup> "What Russia wants: From cold war to hot war," *The Economist*, February 14, 2015, at: <http://econ.st/1yvIwcB>

<sup>39</sup> Ibid.

<sup>40</sup> Ibid.

يسمح لهم إلا بفعل ما يتوافق مع مصالح الزعيم". وأضاف "ربما يريد بعضهم أن يعيش في دول شبه محتلة، ولكننا لا نقبل ذلك"<sup>41</sup>. كما أنّ العقيدة العسكرية الروسية الجديدة التي وقعها بوتين في كانون الأول/ ديسمبر الماضي ترى في أنّ تعزيز حلف الناتو لقدراته الهجومية على الحدود الروسية ومحاولاته نشر أنظمة دفاعية صاروخية في وسط أوروبا هي أكبر التهديدات التي تواجهها روسيا اليوم<sup>42</sup>.

لقد تفاجأ الغرب من حيث أراد أن يفاجئ روسيا؛ فقد أراد أن يعيد رسم الخرائط الجيوستراتيجية في الفضاء الإقليمي الروسي، فاستغلت روسيا الفرصة لفرض خرائط جديدة تتماشى مع مصالحها. ولم تكن أوكرانيا في كل هذا أكثر من ساحة الحرب بالوكالة بين الطرفين بعد أن أساء المخططون الغربيون قراءة رد الفعل الروسي المتوقع ومدى العزيمة التي ستبديها روسيا في وجه الضغوط الغربية. وبهذا، فإنّ أوكرانيا قد تكون المدخل لنظام أممي أوروبي جديد، بحيث تكون دولة عازلة بين الغرب وروسيا، وتبقي روسيا على نفوذها في مساحات واسعة في شرقها، مع خسارة شبه جزيرة القرم إلى الأبد وربما بعض المناطق المحيطة بها لربطها جغرافياً بروسيا الأم. بل إن اللافت في هذا السياق أنّ اتفاق مينسك للسلام بين الطرفين الروسي والأوكراني، لم يأت أصلاً على ذكر شبه جزيرة القرم. إنّ الخيار الآخر هو الحرب الشاملة، ولا يبدو أنّ أحداً يريد أن يخوضها. فبعد أن تنتهي مرحلة عض الأصابع، سيقبل الغرب، في الغالب، بالخرائط الجيوستراتيجية الجديدة، وتكون أوكرانيا الخاسر الأكبر في المغامرة الغربية - الأميركية غير المحسوبة؛ فميل بوتين للمغامرة والمقاومة بإمكانية قيام حرب يجعل توجيه دفة الأمور في يديه هو.

وفي السياق الأوسع، لا شك أنّ روسيا قد دفعت ثمنًا اقتصاديًا وسياسيًا باهظًا لتدخلها في أوكرانيا، غير أنّ الغرب كذلك يدفع هو الآخر ثمنًا باهظًا وقد تتضاعف التكلفة وتشمل الولايات المتحدة نفسها. فكون الولايات المتحدة، على عكس أوروبا، محصنة من أي انتقام اقتصادي روسي مؤثر، لا يعني أنّ روسيا منزوعة الأسنان أمامها؛ فثمة ملفات دولية كثيرة تستطيع روسيا أن تثيرها مثل الملف النووي الكوري الشمالي، والمفاوضات مع إيران حول برنامجها النووي، أو حتى في سورية وليبيا. وحسب أحد المستشارين رفيعي المستوى في وزارة الدفاع

<sup>41</sup> Ibid.

<sup>42</sup> "Russia's new military doctrine names NATO as key risk," *Reuters*, December 26, 2014, at: <http://reut.rs/1zZNtMz>



الروسية، قد يذهب الرد الروسي على الضغوط الأميركية والغربية أبعد من أوكرانيا. فروسيا، قد تعيد النظر في تقديم تكنولوجيا عسكرية متقدمة وحساسة تطلبها الصين، ما سيؤهلها لإلحاق أضرار كبيرة بالبحرية الأميركية في المحيط الهادئ في حال نشوب حرب بين البلدين. وحسب هذا المسؤول، فإنّ الصين تطلب هذه التكنولوجيا منذ وقت طويل، لكنّ روسيا كانت ترفض ذلك حتى لا تغضب الولايات المتحدة. ومن ناحية أخرى، قد تسلح روسيا إيران وتدعمها في أي مواجهة مع المملكة العربية السعودية لرفع أسعار النفط بشكل كبير<sup>43</sup>.

باختصار، بإمكان الغرب والولايات المتحدة تكبيد روسيا كثيرًا من الخسائر السياسية والاقتصادية، غير أنّ التورط الواسع في الصراع الأوكراني والتصعيد مع روسيا سيكون مثل دخول حقل أشواك؛ إذ لا يمكن أبدًا تجنّب شوكة. ومن ثم، فالحل سيكون دبلوماسيًا يراعي المصالح الروسية.

---

<sup>43</sup> Matthew Bodner, "Russia Would See U.S. Moves to Arm Ukraine as Declaration of War," *The Moscow Times*, February 9 2015, at: <http://bit.ly/195BUg1>